مجتمع

روسيا: أدنى معدل مواليد منذ عام 1999

سجلت روسيا أدنى معدل للمواليد منذ عام 1999 خلال الأشهر الستة الأولى من 2024، وانخفض عدد المواليد في يونيو/حزيران إلى أقل من 100 ألف، ما يمثل أول انخفاض شهري تشهده البلاد. وأدى انخفاض المواليد وارتفاع معدل الوفيات إلى تراجع عدد سكان روسيا. وفي يوليو/تموز، وصف الكرملين انخفاض معدل المواليد بأنه «كارثة» للبلاد. وبحسب بيانات هيئة الإحصاء الروسية (روستات)، وُلد 599 ألفا و600 طفل في روسيا في النصف الأول من 2024، وهم أقل بنحو 16 ألف طفل مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. (رويترز)

مستخلص من نبات استوائي يعالج ألزهايمر

اكتشف باحثون من الأكاديمية الصينية للعلوم نوعاً جديداً من نبات الفيرموس (سرخسيات) في حديقة شيشوانغبانّنا الاستوائية الواقعة جنوب غربي الصين، وثبت أن مستخلص هذا النبات فعّال في علاج مرض ألزهايمر. واكتُشف النوع الجديد الذي أطلق عليه اسم «هوبيرزيا كراسيفوليا» خلال بحث لحصر النباتات الطبّية الموجودة في مقاطعة قويتشو. والنبات المكتشف يمكن تمييزه من خلال قوامه السميك وأوراقه المستديرة، وأثبتت الدراسات أنه يضم كمية كبيرة من مادة «هوبرزين أ»، وهي مادة فعالة في علاج ألزهايمر. (قنا)

طفل يتلقى جرعة اللقاح في مدينة غزة (داود ابو الكاس/ الاناضول)

تطعيمات شلل الأطفال

بدأت حملة التطعيم ضد شلل الأطفال في شمالي قطاع غزة في موعدها، صباح أمس الثلاثاء، رغم محاولات جيش الاحتلال الإسرائيلي عرقلتها. وتوافد آلاف الفلسطينيين على مراكز التطعيم لتلقيح أطفالهم من عمر يوم إلى 10 سنوات في المرحلة الأخيرة من حملة التطعيم التي بدأت في 1 سبتمبر/ أيلول، والمفترض أن يستفيد منها نحو 649 ألف طفل. وتشرف على حملة التطعيم وزارة الصحة في غزة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا». ومساء الاثنين، قالت «أونروا»، إن الجيش الإسرائيلي منع مرور قافلة أممية كانت متجهة إلى شمال غزة لأكثر من 8 ساعات، رغم التنسيق المسبق. موضحة أن القافلة كانت تضم موظفين محليين ودوليين متوجهين لتنفيذ حملة تطعيم ضد شلل الأطفال بمدينة غزة وشمال القطاع، وأنه «جرى إيقاف القافلة تحت تهديد السلاح مباشرة، بعد حاجز وادي غزة، مع تهديدات باحتجاز موظفي الأمم المتحدة. وجرى لاحقاً الإفراج عن جميع الموظفين والقافلة». وقال المفوض العام للوكالة الأممية، فيليب لازاريني، إن «هذه الحادثة الخطيرة تعدّ الأحدث في سلسلة من الانتهاكات ضد موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك إطلاق النار واعتقال الموظفين عند نقاط التفتيش الإسرائيلية. يجب السماح لموظفي الأمم المتحدة بأداء واجباتهم بأمان وحمايتهم في جميع الأوقات، وفقاً للقانون الإنساني الدولي».

(العربي الجديد)

ليبيا: إقبال كبير على المدارس الخاصة

طرابلس ـ **أسامة علي**

يُواجه قطاع التعليم الخاص في ليبيا مشاكل عدة، فمن جهة، تساهم المدارس الخاصة في تخفيف العبء عن تلك الحكومية، إلا أن السلطات لا تزال غير قادرة على ضبط مخالفاتها من جهة أخرى. وإضافة إلى المشاكل الناتجة عن سوء الإدارة التعليمية منذ سنوات، تضررت العديد من المدارس الحكومية جراء القذائف الناتجة عن الحروب التي طاولت مختلف أنحاء البلاد، واتّخذ بعضها كمقارّ ومراكز لإدارة العمليات العسكرية. في هذا السياق، كانت المدارس الخاصة ملجأ للمواطنين، وشجع الإقبال عليها المستثمرين على إنشائها. في حين لم تعد السلطات قادرة على ممارسة الرقابة وضبط العملية التعليمي بسبب الانقسام الحكومي، ما من حصر واضح لأعداد المدارس الخاصة في طرفي البلاد.

يقول المدرّس المتقاعد عبد الله البرني، والذي علّم في القطاعين العام والخاص، إن أعداد المدارس الخاصة باتت تفوق تلك الحكومية، موضحاً أن «التوظيف الرسمي لا يزال يقتصر على القطاع الحكومي، وهو ما يعد أحد أسباب استمرار التعليم الحكومي». يضاف إلى ما سبق، عدم قدرة الكثير من الليبيين على دفع الرسوم الباهظة التي تفرضها المدارس الخاصة. ولا ينحصر الإقبال على المدارس الخاصة في انهيار التعليم في القطاع الحكومي فحسب، فمن بين الأسباب، بحسب البرني، «التساهل الكبير في المدارس الخاصة مع التلاميذ. فنسب الرسوب في المدارس الخاصة تكاد تكون منعدمة. الهدف الأساسي لهذه المدارس هو الحفاظ على بقاء التلميذ سعياً للربح على حساب أخلاق المهنة التعليمية». وتتساهل السلطات في منح التراخيص، وسط محاولات لضبط أعمالها والتزامها بقوانين «التعليم الحر».

وأنشأت سلطات حكومة مجلس النواب في بنغازي وحدات لمتابعة المدارس الخاصة، مستعينة بجهاز الحرس البلدي للتفتيش. ومؤخراً، نفذت وحدة متابعة المدارس الخاصة في جهاز الحرس البلدي في بنغازي حملة تفتيش واسعة في عدد من المدارس الخاصة في المدينة، بمشاركة جهاز الإصحاح البيئي وإدارة التعليم الخاص. ووفقاً لإعلان الإدارة، رصدت العديد من المخالفات، من بينها عدم توفّر الشروط الصحية والقانونية المطلوبة في بعض المدارس، وسوء المقاعد الدراسية، وانتشار الرطوبة، وغياب النظافة. كما ضبط عدد من المدارس العاملة من دون ترخيص من إدارة التعليم الخاص، وهو ما تؤكده أسماء المهذبي، وهي أم لتلميذين في المرحلة الابتدائية. وتقول: «لم تجدد المدرسة ترخيصها وبالتالي لم يعترف بالتحصيل العلمي لولديّ. إلا أن إدارة المدرسة تعهدت بتسوية الأمر». وتقول المهذبي، في حديثها لـ«العربي الجديد»، إن «هناك الكثير من المخالفات في المدارس الخاصة، علماً أن غالبيتها عبارة عن فلل وبيوت». كما تشير إلى أن «البيئة التعليمية غير مناسبة في غالبية تلك المدارس، فبعض الصفوف كانت عبارة عن مطبخ على سبيل المثال، كما أنها لا توازن بين حجم الصف وأعداد التلاميذ، علماً أنها يجب أن تحرص على راحة التلاميذ».

وإن يُثني البرني على خطوات وزارة التعليم الأخيرة في دعم القطاع الخاص، إلا أنه يرى أن إصلاح القطاع الحكومي «أجدى لدعم العملية التعليمية»، مضيفاً أن المدارس تحتاج إلى إصلاح وصيانة وتحديث المناهج وتوفير المختبرات اللازمة والتقنيات الجديدة للتلميذ. وتتفق المهذبي مع البرني، وتقول إنها «مستعدة لنقل أولادها إلى مدرسة حكومية في حال تطور أسلوب التعليم فيها وتم توظيف مدرسين أكفاء، وهذا ما سيفعله العديد من أولياء الأمور». وتلفت إلى تفاوت المستوى التعليمي، قائلة: «هناك مدارس الأثرياء ورسومها السنوية باهظة، لكن كل شيء متوفر للتلميذ، وأخرى خدماتها أقل جودة، بالإضافة إلى أداء المدرس والنظافة، إلا أنها تناسب متوسطي الدخل، ويهدف أصحابها إلى الربح على حساب التلميذ وجودة التعليم».

تلاعب بالنتائج

خلال السنوات الماضية، أعلنت وزارة التعليم في حكومة الوفاق الوطني إيقاف 107 مدارس خاصة عن العمل، وأحالت مسؤوليها إلى التحقيق بسبب التلاعب بالنتائج، وتقديم بيانات غير صحيحة، كما حذرت مدارس أخرى من عدم التقيد بالشروط، واختارت 12 مدرسة وصفتها بالنموذجية، لتنفيذ خطة اليوم الدراسي الكامل.

تحقيق

يكرر جيش الاحتلال الإسرائيلي إصدار أوامر الإخلاء في قطاع غزة، ويطالب الأهالي بالتوجه إلى ما يصنفها «مناطق آمنة»، ثم يكرر قصف خيام النازحين في تلك المناطق موقعاً عشرات الشهداء

مجزرة مواصي خانيونس

استهداف إسرائيلي جديد يقتل النازحين في خيامهم

غزة ـ **يحيى اليعقوبي**

كان المشهد دامياً وحزيناً صباح أمس الثلاثاء، بعد المجزرة التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي عبر قصف الطائرات الحربية تجمع خيام في منطقة المواصي غربي محافظة خانيونس في جنوب قطاع غزة، ما خلف أكثر من 40 شهيداً وعشرات المصابين والمفقودين في منطقة يفترض أنها «آمنة». وفي أنحاء المكان، يجلس أطفال في صمت أمام خيامهم الممزقة، وقد أكل البؤس والفقر ملامحهم، بينما زادت هذه الجريمة همومهم، وأثقلت مصاعب حياتهم، بينما يحاول الكبار انتشال الأمتعة، وتجميعها فوق بعضها، لكن الأشجار التي كانت تمنحهم بعض الظل احترقت، والخيام تمزقت، والمخيم الذي كان يعج بالحياة تحول إلى أرض فارغة إلا من الرمل وبقايا الانفجارات. وقف المسن الفلسطيني جبريل الراعي على حافة الحفرة العميقة التي أحدثتها ثلاثة صواريخ إسرائيلية خلفت دماراً هائلاً في تجمع لخيام النازحين ليعانين مع عشرات المواطنين الذين وصلوا إلى المكان تفاصيل ما حدث.

ينظر الراعي إلى الحفرة التي يزيد عمقها على 15 متراً، والتي تقع على بعد مسافة قريبة منها حفرة ثانية بعمق أقل ويقول: «حفر عميقة دفنت فيها خيام النازحين الفلسطينيين، وبعض طعامهم، كما خلفت دماراً هائلاً في مخيم الإيواء العشوائي بالكامل».

بيد مرتجفة من أثر القصف، يطل الراعي على خيمته القريبة من الحفرة، والتي كانت على وشك أن تبتلعها الرمال كما حدث مع خيام أخرى اختفت آثارها. يحاول أن يصف لـ «العربي الجديد»، الحدث الدامي بملامحه التي تجثم عليها الصدمة، يقول: «دخلت الخيمة في منتصف الليل للنوم، واستيقظت على ثلاثة انفجارات كبيرة هزت الأرض، وأهالت فوق رأسي أخشاب الخيمة والرمال، ثم جاء بعض الشباب وآخرجوني من المكان. ما جرى ليس له علاقة باستهداف أفراد من فصائل المقاومة كما يروج الاحتلال، وإنما هو استهداف للأطفال والنساء بهدف إيقاع أكبر عدد من الشهداء». لا يعرف المسن الفلسطيني الوجهة التالية له بعد تدمير مخيم الإيواء الذي نزح إليه بتعليمات من جيش الاحتلال، والذي أكد في قرار الإخلاء أن المواصي منطقة آمنة. ينهمك في إخراج أغراضه وطعامه، وإنقاذ ما يمكن من قماش خيمته من تحت الرمال، في محاولة لإعادة نصبها، بينما غادرت ابنته التي كانت تسكن خيمة مجاورة المنطقة، ونزحت إلى ماوى آخر كما فعلت عشرات العائلات التي دمرت خيامها، والذين فضلوا البحث عن مكان آخر على البقاء في مكان سيظل يذكرهم بالمجزرة الدموية. وقال المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، في بيان، الثلاثاء، إن «المجزرة المروعة ضد النازحين المقيمين في خيام بالية ضمن المنطقة التي أعلنها جيش الاحتلال الإسرائيلي (منطقة إنسانية) في مواصي خانيونس، دليل إضافي على استمرار جريمة الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين، وعلى جريمة الصمت الدولي، فعدم إبداء مواقف مناسبة إزاء جرائم القتل الجماعي، هو ما يشجع إسرائيل على ارتكاب المزيد من هذه الجرائم الدموية».

وفق بيان المرصد، فإنّ «طائرات حربية إسرائيلية ألقت ثلاث قنابل من نوع MK-84 أميركية الصنع بعد منتصف ليل الثلاثاء، على تجمع لخيام النازحين في منطقة مواصي خانيونس، بينما كان النازحون نياماً، ما أحدث ثلاث حفر عميقة، قطرها عدة أمتار، وإحداها أكثر عمقاً، ما تسبب بدفن نحو 20 خيمة بمن فيها من العائلات النازحة. المنطقة التي جرى قصفها يوجد فيها الكثير من خيام النازحين، وهي عبارة عن منطقة كثبان رملية، وبالتالي فإن العديد من الخيام بمن فيها من عائلات دفنت تحت الرمال».

كانت الخمسينية سلوى الشاعر تحاول بمساعدة بعض الأقارب إخراج بقايا خيمتها الممزقة من تحت الرمال، بهدف الحفاظ على ما يعينها على استكمال حياتها من أغراض ومستلزمات، لكن كل ما تملكه من طعام اختلط بالرمال.

تقول لـ «العربي الجديد»: «بينما كنت أغط في النوم، وبالقرب مني ينام أطفالي الصغار، وقع القصف، وكنت على وشك أن أدفن حية، وتراكمت على الخيمة طبقات من الرمال بسبب القصف الذي هز الأرض. لم ينتبه الشبان الذين كانوا يبحثون في العتمة عن المصابين والشهداء لوجودي أسفل أقدامهم، إلا عندما لمح أحدهم يدي التي استطعت تحريكها، فنادى بأعلى صوته: (فيه شخص عايش) ليمنحني الحياة قبل أن أدفن حية، أزالوا الرمال عني، فأشرت لهم إلى مكان نوم أطفالي، فقاموا بالحفر سريعاً، والحمد لله خرجتُ أحياء».

في لحظة القصف، كان محمود الشاعر يبتعد عن المكان نحو 200 متر، ليُفاجأ بأن السماء تحولت إلى اللون الأحمر على وقع ثلاثة انفجارات عنيفة، ويصف لـ «العربي الجديد» المشهد بملامح تعلوها الصدمة قائلاً: «احترقت المنطقة، واختفى ابني الصغير، وظللت لساعات عدة أبحث عنه في الرمال، ثم وجدته بالمشفى بعد تعرضه لإصابة. فور القصف رأيت طفلاً يطير في الهواء بسبب الانفجار، وإشلاء متناثرة، ورأس رجل مفصولاً عن جسده، وأقداماً وأيادي بترت، وأطفالاً كانوا نائمين دفنوا تحت الرمال». بدوره، يمسك إياد ماضي سرير طفله الرضيع مستهجناً استهداف الأطفال الذين أصبحوا «بنك أهداف الاحتلال». يتجول ماضي بين حطام خيمته التي سويت بالرمال ودفن أجزاء منها، حاملاً حليب أطفاله، ويشير إلى المكان الذي كانت تنام فيه بناته الثلاثة اللواتي غطتهن الرمال، وإلى مكان نوم طفله الذي كان يقف بجواره، وأصيب بشظية كادت تقتله، لكنه نجا بأعجوبة.

يقول لـ «العربي الجديد» بنبرة استهجان: «كان المشهد أشبه بانفجار بركان، فهل أصبح أطفالنا وحليبهم والملح والخبز الذي يأكلونه أهدافاً للاحتلال؟ نطالب الدول العربية والمجتمع الدولي بوقف شلال الدم، ووقف الحرب التي يشنها الاحتلال على غزة. حفرت بيدي من دون معدات، وأزلت كومة من الرمال كانت على وشك أن تخنق بناتي، وأخرجتهن من تحت ردم الخيمة، بينما كان المشهد من حولنا مرعباً». ويصف محمد زعرب ما جرى بأنه أشبه بـ «يوم القيامة»، قائلاً لـ «العربي الجديد» وهو يقف أعلى الحفرة العميقة التي خلفها القصف: «كنت جالساً مع عائلتي، وفوجئت بنزول الصواريخ، فاهتزت الأرض، وانبطحنا أرضاً، ثم تناثرت الشظايا التي كانت بأحجام كبيرة، وحين خرجت من الخيمة كان المشهد في الخارج مرعباً، فالنساء والأطفال يصرخون، والإسعاف وصلت إلى المكان لمحاولة إنقاذ المصابين، واشتعلت الحرائق في الخيام. بدأنا بانتشال الشهداء وإسعاف المصابين، وكثيرون لم نجدهم، وربما لا زالوا مدفونين تحت الرمال، أو أسفل هذه الحفرة الكبيرة التي ابتلعت ثلاثة خيام». وأكد المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، في بيان، أن جيش الاحتلال الإسرائيلي ارتكب مجزرة مروّعة بقصف خيام للنازحين في منطقة المواصي، ما خلّف أكثر من 40 شهيداً و60 جريحاً، فضلاً عن عشرات المفقودين، وأضاف البيان أن الطواقم الحكومية والإغاثية انتشلت جثامين عشرات الشهداء، ونقلت عشرات الجرحى من مكان القصف، وتأتي هذه المجزرة بالتزامن مع تدمير الاحتلال للمنظومة الصحية وإخراج المستشفيات عن الخدمة. وتابع البيان: «تُدين بأشد العبارات ارتكاب الاحتلال الإسرائيلي لهذه المجزرة المروعة بحق المدنيين من النازحين، وتُدين استخدامه لأساليب التضليل الإعلامي، ونشر الأخبار الزائفة والشائعات والأكاذيب في محاولة لحرف الأنظار عن جرائمه المستمرة بحق الشعب الفلسطيني، كما تُدين اصطفاف الإدارة الأميركية مع الاحتلال في جريمة الإبادة الجماعية المستمرة في قطاع غزة، وتُحمل الاحتلال والإدارة الأميركية المسؤولية الكاملة عن استمرار هذه المجازر المروّعة ضد الأطفال والنساء».

وطالب البيان المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية المختلفة وكل دول العالم الحر بالضغط على الاحتلال الإسرائيلي لوقف حرب الإبادة الجماعية، وإنهاء شلال الدم المتدفق في قطاع غزة، كما طالب بملاحقة الاحتلال قانونياً لوقف هذه المهزلة التاريخية الإنسانية.

خلّف القصف حفرة عميقة إبتلعت الخيام (محمود بسام/ الأناضول)

40
العدد التقديري لشهداء مجزرة المواصي، إضافة الى أكثر من 60 جريحاً وعدد من المفقودين.

خلفت الصواريخ الإسرائيلية دمارا هائلا في تجمع لخيام النازحين

تسبب القصف بدفن نحو 20 خيمة بمن فيها من العائلات النازحة

الاحتلال يغلق مدرسة «أحباب الرحمن» في القدس

تسعى سلطات الاحتلال إلى فرض منهاج التعليم الإسرائيلي على المدارس الفلسطينية في القدس المحتلة، بهدف إحكام سيطرتها على قطاع التعليم

القدس ـ **محمد عبد ربه**

أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي روضة ومدرسة «أحباب الرحمن» الخاصة في مخيم شعفاط، شمال القدس، رغم أنها تحمل ترخيصاً من قبل مكتب التربية والتعليم التابع لدائرة الأوقاف الإسلامية في القدس منذ نحو ثلاثين عاماً. والأسبوع الماضي، حاولت إدارة المدرسة عدم تنفيذ قرار الإغلاق بحجة عدم الالتزام بشروط الترخيص من قبل دائرة المعارف في بلدية الاحتلال، لكنها فشلت.

تأسست المدرسة سنة 1994، وتضم روضة للأطفال من عمر ثلاث سنوات، وصفوفاً دراسية للأطفال حتى 12 سنة من أبناء المخيم، ويقول مديرها نادر أبو عفيفة، لـ «العربي الجديد»: «حصلت المدرسة قبل عدة سنوات على ترخيص من دائرة المعارف التابعة لبلدية الاحتلال، وبعد الحصول على الترخيص، بدأ مسؤولو المعارف وضع عقبات جديدة أمامنا، من بين تلك العقبات مطالبة المدرسة بتطبيق المنهاج الإسرائيلي، واستبدال المبنى في مخيم شعفاط بمبنى جديد، كما اشترطوا وجود هيئة تدريس من معلمين ومعلمات أنهوا تخصصاتهم في جامعات معترف بها إسرائيلياً، وبالتالي استبدال المعلمين والمعلمات من خريجي الجامعات الفلسطينية، وكلها طلبات تصعب تلبيتها، ثم أضافوا تحفظاً على وجود المدرسة بمحاذاة الشارع، علماً أن معظم مدارس القدس تقع بمحاذاة الشوارع».

يضيف أبو عفيفة: «هذه جملة الأسباب التي رفضوا بسببها تجديد الترخيص هذا العام، علماً أننا تلقينا تهديداً بعدم تجديده من العام الماضي، وقد تحملنا التبعات المالية لموقفنا بسبب عدم تجديد الترخيص، لكن صدر قرار بإغلاق المدرسة التي توفر التعليم لـ250 طالباً. لا مجال للطعن في القرار لأنه نافذ، وهذا العدد من الأطفال تم توزيعهم على رياض أطفال ومدارس قريبة، وهي مهمة لم تكن سهلة بسبب ضيق استيعاب مدارس القدس».

بدوره، يقول رئيس اتحاد أولياء الأمور في القدس زياد الشمالي، لـ «العربي الجديد»: «جميع المدارس الخاصة العاملة في القدس التي تجوز تراخيص مزاولة من قبل بلدية الاحتلال تتعرض لابتزاز من قبل دائرة المعارف، والتي تشترط على هذه المدارس تطبيق المنهاج الإسرائيلي، خاصة المدارس التي تتلقى تمويلاً، وهناك تعميم جرى توزيعه يلزم المدارس بتطبيق المنهاج الإسرائيلي تحت طائلة سحب الترخيص ووقف التمويل المالي المقدم لها». وفتحت دائرة المعارف في بلدية الاحتلال خلال العام الماضي، وفي العام الحالي، شعباً جديدة لتدريس الثانوية العامة الإسرائيلية (البجروت)، كما عممت مذكرات تطلب من المدارس عدم تداول منهاج التعليم المعمول به في مدارس السلطة الفلسطينية، وبالتالي سيكون امتحان الثانوية العامة (التوجيهي) الفلسطيني في بعض مدارس القدس مختلفاً عن مثيله في مدارس الضفة الغربية. ويؤكد مدير مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية زياد الحموري، لـ «العربي الجديد»، أن «التعميمات والتعليمات الصادرة عن دائرة المعارف الإسرائيلية خلال السنتين الماضيتين تصب في هذا الاتجاه». ويرى الحموري أن «استهداف التعليم في القدس وعموم المنطقة متواصل منذ سنوات، لكنه شهد تسارعاً بعد السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، إذ بات العمل يتركز على تخريج أجيال لا صلة لها بحاضرها وهويتها. يرتبط ذلك أيضاً بالاشتراطات الأوروبية على السلطة الفلسطينية لمواصلة تقديم الدعم المالي لها، والتي تشمل ضرورة مراجعة مناهج التعليم في مدارسها، في حين يعكف خبراء دوليون على مراجعة المناهج الحالية، ووضع مناهج جديدة تتكيف مع الواقع الجديد». ويضم قطاع التعليم في القدس الشرقية المحتلة أكثر من 88 ألف طالب وطالبة، من رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر، من بينهم 42 ألفاً في المدارس الرسمية البالغ عددها 57 مدرسة، و26 ألفاً في المدارس المعترف بها غير الرسمية، وعددها 53 مدرسة، ونحو 20 ألفاً في مدارس أخرى، تشمل 35 مدرسة خاصة، و32 مدرسة تابعة للأوقاف، وثماني مدارس تابعة لوكالة «أونروا»، في مقابل 4300 طالب وطالبة غير مسجلين في أي مؤسسة تعليمية.

ويشير تقرير أعدته «جمعية حقوق المواطن» في إسرائيل إلى معاناة جهاز التعليم في مدينة القدس من نقص حاد في الغرف والمباني يقدر بنحو 1000 غرفة تدريسية، إضافة إلى نقص المباني التعليمية الذي يخلق فجوة كبيرة بين غرب المدينة وشرقها الواقع تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي وتشرف عليه البلدية. وبدأ العام الدراسي في مدينة القدس في الثاني من سبتمبر/ أيلول، وانتظم أكثر من 69 ألف تلميذ في مدارسهم التي تسيطر على غالبيتها دائرة المعارف في بلدية الاحتلال، يضاف إلى ذلك نحو 40 ألفاً بمدارس خارج حدود المدينة غير الخاضعة لسلطة البلدية وتشرف عليها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

يحاول الاحتلال فرض سيطرته على القطاع التعليمي (سعيد الفالح/ الأناضول)

ترفض مدارس القدس محاولات تهويد المناهج (مصطفى الخروف/ الأناضول)

شرط جواز السفر الساري يحرم مغتربين من دخول الشمال السوري

اشترط قرار لمعبر «باب الهوى» على الراغبين في زيارة سورية ان يكون بحوزتهم جواز سفر ساري المفعول لمدة لا تقل عن شهرين للسماح لهم بالعبور من تركيا، والعودة لاحقاً بعد الحصول على موافقة عبور ترانزيت

الآلاف قرار المعبر استهجان المغتربين السوريين (زاهي السيد/ Getty)

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

أثار قرار معبر «باب الهوى» الواصل بين ولاية هاتاي جنوبي تركيا ومحافظة إدلب شمال غربي سورية، بخصوص وجود جواز سفر ساري المفعول لعبور المسافرين ردود أفعال غاضبة بين المغتربين السوريين.

يتعجب السوري المغترب في السويد، محسن أبو عمر، من القرار الجديد الذي سيحرمه رؤية أبيه المسن بعد أن اعتاد زيارة إدلب كل عام للاطمئنان عليه، ومساعدة ذويه بما يستطيع مالياً، ويتساءل إن كان القرار يطاول مناطق سيطرة حكومة الائتلاف ومعابرها، أم أنه قاصر على معبر باب الهوى وحكومة الإنقاذ المسيطرة على المحررة من محافظة إدلب. يقول أبو عمر لـ «العربي الجديد»: «طوال ثمانية أعوام منذ حصولي على الجنسية السويدية، كنت أدخل ترانزيت بجواز سفر سوري قديم ما زال بحوزتي منذ مغادرتي، لكني اليوم مضطر إن أردت زيارة أهلي في المناطق المحررة في ريف إدلب، أن أستصدر جواز سفر من القنصلية، وهو أمر يصب في تقوية نظام بشار الأسد». بدورها، تعبر حنان راجي المقيمة في ألمانيا منذ تسع سنوات وحاصلة على الجنسية، في اتصال مع «العربي الجديد» عن دهشتها من القرار الذي لا يعود على تركيا باي نفع، بل يفيد خزائن حكومة النظام، لأن تجديد الجوازات لها ولأولادها يكلف الآلاف، وهذا المبلغ يمكنها أن تساعد به أمها المسنة وإخوتها الذين يعانون ظروفاً مالية سيئة في محافظة إدلب.

تضيف راجي: «زرت أهلي وقبر أبي ثلاث مرات خلال سنوات اغترابي، لكن بعد هذا القرار، قد تقتصر الزيارة علي، ويحرم أولادي رؤية أهلهم. للأسف تتعاظم جدران القطيعة مع سورية عاماً تلو الآخر، والأولاد اندمجوا في واقعهم الجديد، وكنت أحاول من خلال الزيارات السابقة توثيق علاقة أولادي بوطنهم ومسقط رأسهم». ويتساءل الوزير السابق في حكومة المعارضة، محمد ياسين النجار، في تدوينة على منصة «إكس»: «ما هي مبررات قرار تركيا حصر دخول السوريين عبر معبر باب الهوى بالجوازات السورية؟ الآثار بالغة السوء، وهي رسالة سياسية سلبية حول التوجهات القادمة. يتم منع دخول السوريين المجنسين وذوي الكفاءات، ودعم الأسد بموارد مادية عبر تجديد الجوازات».

ويرد وزير المال في حكومة المعارضة، عبد الحكيم المصري، قائلاً لـ «العربي الجديد»: «كان الدخول عبر معابرنا الستة متاحاً وفق الجواز السوري، حتى لو كان منتهي الصلاحية، لكن معبر باب الهوى اشترط أن يكون الجواز صالحاً لمدة شهرين على الأقل. لا يزال الدخول بالجواز السوري القديم والمنتهي ساري المفعول عبر المعابر التي تسيطر عليها الحكومة السورية المعارضة». ويبيّن المصري أن «تركيا لا يمكنها منح عبور ترانزيت لأي سوري حاصل على جنسية غير السورية أو التركية، لأنه حال تعرضه لأي حادث أو اعتداء ستلحقها مسؤولية، فحامل الجنسية حصل على فيزا دخول إلى تركيا، فكيف تسمح له تركيا بالدخول إلى سورية، وفي حال حدثت أية مشكلة سيلحق ضرر أيضاً بالبلد الذي منحه الجنسية، والعديد من الدول الأوروبية تقاضي من يدخل سورية بعد حصوله على حق اللجوء، وأحياناً تقوم بترحيله». يضيف: «دخول أي مغترب سوري إلى المناطق المحررة عبر المعابر التي تسيطر عليها الحكومة المعارضة يتم بعد موافقة تركيا، وفق صلاحية المعابر بيد الهجرة التركية. القرار إذن شأن تركي، وربما يكون مرتبطاً بالتقارب مع نظام الأسد».

وكشف مصدر مسؤول في إدارة معبر باب الهوى أن القرار الجديد جاء بناء على تعليمات من السلطات التركية، ولا علاقة للجانب السوري به، موضحاً أن «دور معبر باب الهوى يقتصر على تنظيم وتسهيل عبور المسافرين بعد استكمال كل الإجراءات من الجانب التركي، كما تتولى إدارة المعبر مسؤولية تقديم طلبات السوريين الراغبين في السفر إلى تركيا، وتنظيم عملية سفرهم بعد الحصول على الموافقة». ويقول رئيس تجمع المحامين السوريين الأحرار، غزوان قرنفل: «علينا أولاً التأكيد أن الشرط تركي محض، وليس لإدارة باب الهوى علاقة به، ولا أستبعد أن ينسحب شرط سريان جواز السفر على معبر السلامة الذي تسيطر عليه الحكومة المعارضة أيضاً، لأنهما المعبران الرسميان المعترف بهما، وسيعيق القرار الكثير من السوريين حملة الجوازات الأوروبية عن زيارة أهلهم».

كان اجتياز معبر باب الهوى متاحاً بجواز سوري منتهي الصلاحية

يتوقع أن ينسحب شرط سريان جواز السفر على معبر السلامة

شقان، الأول قانوني، وهو حق تركيا أن تطلب وثائق صالحة لمن يدخل أو يغادر أراضيها، والشق الثاني يتعلق بالتوقيت، والإجابة لها علاقة بمسيرة التطبيع مع نظام الأسد، وفي هذا رسالة للسوريين كي يعرفوا أن الوثيقة الوحيدة المعترف بها هي ما يصدر عن حكومة النظام، ولحكومة الأسد بأن تركيا لا تقبل إلا وثائقها. أعتقد أن هذه الخطوة بداية لها ما بعدها، وربما هدفها أن يعتاد السوريون أن حكومة الأسد ستدير المعابر لاحقاً».